الناسي وجماع الناسي لا يفسد فيه فليتأمل اه وسيذكر المصنف ذلك في الدماء قوله يحج منه الشهاب في الاول والجمال مر في الثاني ذكر هذا في التحفة والنهاية والامداد في باب الغسل فليراجع ذلك من اراده قوله الا التحليل بالشرط اي الآتي في الاحصار تنبيه على ما قدمه انه من جامع قبل التحلل الاول ولم يسبق منه جماع انه يحرم عليه وهو من الكبائر ويفسد نسكه سواء كان حجا او عمرة او احدهما وسيأتي في باب الدماء في الكلام على دم الجماع انه يلزمه ايضا المضي في فاسده بان يفعل ما يفعله من لم يفسد نسكه ويلزمه ما يلزمه وانه يجب عليه القضاء فورا والدم وهو بدنه وسيأتي تحقيقها نعم قوله والناسي اي من المحرمات بالاحرام قوله الاصطياد اي على المحرم في الحرم وغيره وعلى غير المحرم ولو كافرا كذمي لا معاهد في الحرم سواء كان الصائد والمصيد جميعا في الحرم او احدهما او بعضه واعتمد عليه بل وان كانت الآلة وحدها في الحرم كان نصب من يطرف المحل شبكة في طرف فادخل صيد رأسه فيها فتعقل بها كما يأتي في باب الدماء وجهات ضمان المصيد ثلاثة مباشرة كان قتله او جرحه وسبب والمراد هنا ما يشمل الشرط في الجراح كان يصيح عليه فيرتدي او يحفر بئرا في الحرم مطلقا او في الحل تعديا ويد كان يضع يده عليه لغير تملكه او اتلفه وتخليصه مزموزة ولو بعقد كوديعة فيما مر ويضمنه كالغاصب ويلزم ربه ولو بعقد كوديعة فيما مر ويضمنه كالغاصب ويلزم ربه لمالكه قوله والتعرض بالتنفير وغيره من الايذاء كالدلالة والاشارة اليه اعارة آلة اصطياد وغيرها ووضع اليد عليه في غير ماذون فيه ضرورة كتملك لعياله عليه وكان يأكل متاعه

او يحبس نحو طعامه لان الصائل غير مضمون اذا لم يندفع الا بما فعله به قال العلامة الشرقاوي قوله ويجوز قتله لضرورة اي ومع جواز قتله لذلك فهو ميتة وان ذبحه حلالا بين بخلاف مذبوح المحرم ميتة ولو للاضطرار او الصيال هكذا قرره الرحماني وقرر شيخنا الخفيفي انه ميتة في صورة الاضطرار دون الصيال لان الميتة ما اسقط حرمته فصار كأنه غير مقتول للمحرم وكذلك الاول ومحل جواز قتله للاضطرار حيث لم يجد ميتة اخرى والا قدمها ان لم يلزم بأكلها ضرر كخوف نفس والا قدم عليها وان كانت ميتة ايضا اذ النفس لا تقاوم بسبب تذكيته ويقدم الصيد انلم يلزم بأكلها ما مر على طعام من لم يأذن فيه والا تعين طعامه اه وكما يحرم التعرض له يحرم التعرض لجميع اجزائه كلحمه وريشه ومسكه وقارورته المنفصلة منه وبيضه غير المذر ولو باحضانة لدجاجة عالم بخروج منه الفرخ ويمتنع بطيرانه او سعيد ممن يعد وعليه الا بيض المغام لان لكسرة قيمة فيضمنه غير المذر ولو باحضانة وان ضمن فرخه لان الاتلاف لا تداخل فيه ولا فرق في ضمان الاتلاف كالصيد بين العالم العامد المختار وغيرهم اما الاثم فلا اثم الا مع العلم والعمد والاختيار قال الكردي واذا تعرض لريشه مثلا ضمنه بما بين قيمته بريش ومنتوفا وان عاد الريش احسن مما كان ويقاس به الشعر ومز قال قال ابن الرفعة وعليه اذا نتف ريشه ان يمسكه ويطعمه ويسقيه لينظر ما يؤول اليه وبالاول ما لو جرحه ولم يحصل منه مع تعرضه للبين مثلا نقص في الصيد ضمنه ايضا بما بين كون الصيد هنديا فنقص عشر قيمته مثلا لزمه قيمة عشر مثله فيلزمه عشر شاة مثلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)